

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/HRC/WG.6/2/TON/1
10 April 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الثانية

جنيف، ٥-١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨

التقرير الوطني المقدم وفقاً للفقرة ١٥ (أ) من
مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥*

تونغا

* لم تُحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية بالأمم المتحدة.

أولاً - المنهجية وعملية التشاور

١- تولت وزارة الخارجية، بالتشاور مع مكتب رئيس الوزراء، مسؤولية إعداد وتنسيق التقرير الوطني لتونغا المقدم في إطار الاستعراض الدوري الذي يجريه مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وأعد التقرير وفقاً للمبادئ التوجيهية العامة والواردة في الوثيقة المعنونة "Elements for a Roadmap" (عناصر خارطة طريق)، التي تستند إلى قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ وإلى المبادئ التوجيهية العامة لإعداد المعلومات في إطار الاستعراض الدوري الشامل الواردة في الوثيقة A/HRC/6/L.24. ويتناول هذا التقرير الوطني مسألة حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحالة فئات المجتمع التونسي الضعيفة مثل الأطفال والنساء.

٢- وأجريت مشاورات في حدود ما سمحت به القدرات المتاحة. وعُقدت اجتماعات إحاطة واضطلع بأعمال تحضيرية شاركت فيها الوزارات والوكالات الحكومية، بما فيها الشرطة وقوات الدفاع في تونغا.

٣- ولم تكن معظم منظمات المجتمع المدني التسع والأربعين الأعضاء في منتدى المجتمع المدني لتونغا، الذي يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على علم بعملية الاستعراض الدوري الشامل. وإقراراً من الحكومة بالتزامها المستمر بالحوار مع المجتمع المدني، أجرت اجتماعاً مع منتدى المجتمع المدني لتونغا ونظرت في المسائل التي تشغله. ووضعت الحكومة في اعتبارها أيضاً تقريراً للمنظمة الوحيدة من المجتمع المدني التونسي التي تسهم في هذا الاستعراض الدوري الشامل. وأجريت مشاورات مع الأمين العام لمنتدى زعماء الكنائس التونسية وكبار موظفي هيئة المشورة "شريان الحياة" (Life-Line). وأجريت مناقشات مع كل من رئيس المحكمة العليا، ووزير العدل والنائب العام، والمدعي العام، ونائب رئيس جمعية الحقوقيين في تونغا. وإضافة إلى ذلك، أجريت مشاورات مع غرفة التجارة في تونغا ومع رئيس مجلس الإعلام في تونغا.

٤- ويرد الإطار العام للتصور الإنمائي لمملكة تونغا وأهدافها الإنمائية الوطنية في الأجل المتوسط واستراتيجياتها الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف في الخطة الإنمائية الاستراتيجية الثامنة للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧-٢٠٠٨/٢٠٠٩ المعنونة "التطلع إلى المستقبل: استفادة من الماضي". وقد قامت الإدارة المركزية للتخطيط بصياغة هذه الوثيقة بالاستناد إلى عملية تشاورية طويلة وموسعة^(١)، وهي عملية استفادت من دعم قوي في شكل مساعدة تقنية ومالية مقدمة من مصرف التنمية الآسيوي، ومساعدة مالية من الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية (AusAID) والوكالة النيوزيلندية للتنمية الدولية (NZAID).

٥- وتتعلق محتويات الخطة الإنمائية الاستراتيجية الثامنة في كثير من جوانبها بهذا التقرير الوطني المقدم في إطار الاستعراض الدوري الشامل.

٦- وتعتقد مملكة تونغا أن القيم الأساسية التي تُستشف من التاريخ الدستوري والعرفي التونسي تتجلى في الوثائق الدولية لحقوق الإنسان. وتقوم العلاقات الاجتماعية للتونغيين كافة على احترام قيم عرفية أساسية تدعو إلى الحب والود المتبادلين والكرم (fe'ofa'aki)، والاحترام المتبادل (faka'apa'apa'aki)، والمعاملة بالمثل والتعاون والتوافق والحفاظ على حسن العلاقات (feveitokai'aki)، والوفاء والالتزام (mamahi'i me'a)، والتواضع والكرم (lototoo)، والتقاسم والتعاون والوفاء بالالتزامات المتبادلة (fetokoni'aki). وهذه الأعراف المحددة للسلوك السليم أو "poto" هي

الوسيلة التي تتيح حماية تلاحم شرائح المجتمع التونغي واستمرار الأواصر المشكّلة لنسيجه المترابط. وجميع هذه القيم تنطوي على فلسفة متماسكة تقوم على الاحترام.

٧- واحترام الكرامة المتأصلة في جميع الأشخاص مبدأ يتجلى في الكلمات التي استُهل بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يعتبر هذا الاحترام عاملاً يسهم في الحرية والعدالة والسلام في العالم. واحترام كرامة جميع الأشخاص هي القيمة الأكثر تواتراً في العرف التونغي.

٨- فأسلوب الحياة في تونغا لا يقوم على حقوق الفرد ومسؤولياته وحرياته والتزاماته فحسب، بل يؤكد أيضاً على حقوق الأسرة الممتدة والمجتمع ككل وعلى مسؤولياتهما وحريةهما والتزامتهما. ومع أن القيم التي تقوم عليها حقوق الإنسان قد توصف بعبارات مختلفة عما توصف به القيم العرفية التونغية، فإنها تعبران معاً عن تطلعات متماثلة. فقوة تونغا تكمن في قيم الجماعة والتزامات الفرد. وتعني تونغا أيضاً أن حقوق الجماعات والتزامات الأفراد إزاء مجتمعاتهم أمر تتناوله وثائق حقوق الإنسان. والتحدي الذي تواجهه تونغا هو إيجاد توازن ملائم بين الحقوق والحرية الأساسية للفرد والحقوق والحرية الأساسية للأسرة الممتدة والمجتمع ككل في الوقت المعاصر وفي السياقات الدولية. وتعتقد تونغا مع ذلك أن الصكوك الدولية لحقوق الإنسان تحدد الحقوق والمسؤوليات والالتزامات والحرية التي من شأنها أن تؤدي إلى قيام نظام اجتماعي يتيح استمرار الحفاظ على القيم العرفية لتونغا واحترامها.

٩- والجذور الثقافية والدستورية لتونغا قوية بطبيعتها. وتونغا فخورة بدستورها الذي يعود تاريخه إلى ١٣٢ سنة خلت والذي يكرس معظم الحقوق الإنسانية والحرية الأساسية المندرجة في موضوع هذا الاستعراض. وترحب تونغا بهذا الاستعراض الدوري وسوف تستمع بكل اهتمام إلى تعليقات مجلس حقوق الإنسان.

ثانياً - معلومات أساسية عن تونغا

ألف - لمحة عامة

١٠- تونغا بلد فريد من البلدان الجزرية الواقعة في المحيط الهادئ، نظراً إلى احتفاظها بمعظم السمات المميزة لأسلوبها الأصلي والتقليدي في الحكم. وكانت المجموعة الأرخيبيلية المسماة "الجزر الصديقة" قد توحدت في مملكة بولينيزيا في عام ١٨٤٥. وأصبحت تونغا ملكيةً دستورية في عام ١٨٧٥ بعد إعلان دستورها. وبسبب احتمال إقدام قوى أجنبية منافسة على ضمها، أصبحت تونغا محمية بريطانية في عام ١٩٠٠. وأنتهى وضع الحماية هذا في عام ١٩٧٠ لتنضم تونغا إلى دول الكمنولث في السنة نفسها.

باء - الحكومة

١١- تحكم تونغا ملكية دستورية متوارثة وجمعية تشريعية ذات مجلس واحد تتألف من ١٤ وزيراً معينين في المجلس بحكم المنصب، إضافة إلى ٩ ممثلين منتخبين عن الأعيان، و٩ ممثلين لعامة السكان يجري انتخابهم بالاقتراع العام. ويعين الملك رئيس الحكومة، أي رئيس الوزراء، من بين الممثلين المنتخبين، ويضطلع هذا الأخير بوظيفته بما يرضي جلالته الملك.

جيم - الدستور

١٢- أُعلن دستور تونغا في عام ١٨٧٥، وهو أحد أقدم الدساتير المكتوبة في العالم. وجاء إعلان الدستور عقب سلسلة من المبادرات الحكيمة والجزرية التي اتخذها مؤسس تونغا الحديثة، الملك جورج توبو الأول، والتي بدأت في عام ١٨٣٩ بتدوين قوانين فافاو (Vava'u). ومثلت هذه القوانين بصورة أساسية أولى الخطوات المتخذة صوب إلغاء الإقطاعية وما يرتبط بها من انتهاكات لحقوق الإنسان. وتُوج ذلك بإعتاق السكان من القنانة نتيجة لسن قانون الإعتاق في عام ١٨٦٢. ويرد فيما يلي تحليل مقتضب للدستور ولتنقيحه الجاري.

دال - النظام القانوني

١٣- تستند القوانين التي تعتمدها الجمعية التشريعية إلى القانون الإنكليزي. ويستند النظام القضائي إلى القانون العرفي الإنكليزي. وخلافاً للمستعمرات البريطانية السابقة التي كانت تُفرض فيها القوانين البريطانية على رعايا المستعمرات، أخذت تونغا بالقانون الإنكليزي كنموذج، لكنها اتبعت نهجاً خاصاً بها حيال هذا القانون.

هاء - اللغات الرسمية

١٤- التونغية والإنكليزية هما اللغتان الرسميتان في تونغا.

واو - السلطة القضائية

١٥- تتألف هذه السلطة من المحكمة العليا (تضم قضاة يعينهم الملك في إطار مجلس الملك الخاص)؛ ومجلس الملك الخاص، الذي يتألف من الملك والحكومة وحاكمي فافاو (Vava'u) وهاباي (Ha'apai)؛ ومحكمة الاستئناف التي تضم ثلاثة قضاة ورئيس المحكمة العليا؛ والمحاكم الابتدائية (magistrates' courts)؛ ومحكمة القضايا المتعلقة بالأراضي (Land Court). أما كبار القضاة، فجميعهم من خارج البلد. ورئيس المحكمة العليا الحالي هو السيد فورد من نيوزيلندا.

زاي - المنطقة البرية

١٦- يبلغ إجمالي مساحة الأراضي ٧٤٧ كيلومتراً مربعاً تشمل ١٧٠ جزيرة بركانية ومرجانية موزعة ضمن أربع مجموعات.

حاء - المنطقة البحرية

١٧- تبلغ مساحتها نحو ٦٤٠.٠٥٠ كيلومتراً مربعاً.

طاء - السكان

١٨- استناداً إلى التعداد السكاني الذي أجري في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، يبلغ عدد سكان تونغا ١٠١ ٩٩١ نسمة يعيشون في ٣٦ جزيرة مأهولة؛ ويبلغ عدد سكان تونغاتابو ٧٢ ٠٤٥ نسمة ٧١ في المائة

منهم تونغيون. ويبلغ عدد السكان المصنفين باعتبارهم ساكني الحضر ٦٥٨ ٢٣ نسمة أو ٢٤ في المائة من مجموع السكان. وتونغا بلد شاب يبلغ متوسط عمر سكانه ٢١ سنة. ويبلغ معدل المواليد ٢,٢ في المائة. وتبلغ نسبة نمو السكان ٠,٤ في المائة سنوياً. ويبلغ المعدل الصافي للهجرة ١,٨ في المائة سنوياً.

ياء - الناتج المحلي الإجمالي

١٩- في الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥، بلغ هذا الناتج ٤٥٥,٩ مليون دولار تونغوي، أي ما يعادل ٢٣٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ويتوزع هذا الناتج كما يلي (٢٠٠٤/٢٠٠٥) - القطاع الأولي: ٢٥ في المائة؛ والقطاع الثانوي: ١٨ في المائة؛ وقطاع الخدمات: ٥٧ في المائة. الناتج المحلي الإجمالي للفرد (٢٠٠٤/٢٠٠٥): ٥٦٠ ٤ دولاراً تونغياً، أي ما يعادل ٣٥٠ ٢ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة. التحويلات (٢٠٠٤): ٤٢,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وصادرات تونغا زراعية في معظمها. وتُستورد نسبة كبيرة من الأغذية من نيوزيلندا. والبنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية الأساسية في تونغا سليمة نسبياً.

كاف - مؤشر التنمية البشرية

٢٠- في عام ٢٠٠٨، بلغ هذا المؤشر ٠,٨١٩، الأمر الذي يضع تونغا في الرتبة ٥٥ من بين ١٧٧ بلداً. وتونغا هي البلد الوحيد من البلدان الجزرية لمنطقة المحيط الهادئ الذي توجد رتبته ضمن فئة البلدان التي لها مستوى عالٍ من حيث التنمية البشرية، والتي تضم أستراليا (الرتبة ٣) ونيوزيلندا (الرتبة ١٩). وتأتي رتب البلدان الجزرية الأخرى في منطقة المحيط الهادئ من حيث مؤشر التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨ كما يلي: ساموا: الرتبة ٧٧؛ فيجي: الرتبة ٩٢؛ فانواتو: الرتبة ١٢٠؛ جزر سليمان: الرتبة ١٢٩؛ بابوا غينيا الجديدة: الرتبة ١٤٥.

لام - الإطار الدستوري والإصلاحات السياسية

٢١- مثل الإعلان رسمياً في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ أن جلالة الملك الراحل تاوفا أهو توبو الرابع سيعين أربعة وزراء جدد في الحكومة يُختارون من بين أعضاء الجمعية التشريعية المنتخبين، في آذار/مارس ٢٠٠٥، منعطفاً هاماً في تاريخ تونغا وبداية المسار الحالي للإصلاحات السياسية في تونغا. وحتى ذلك التاريخ، كان التقليد المتبع هو أن يختار جلالة الملك الوزراء من خارج الجمعية التشريعية، حيث يصبحوا أعضاء في الجمعية بحكم منصبهم الوزاري دون أن يكونوا ملزمين بخوض الانتخابات.

٢٢- وكان هذا الإعلان الرسمي اعترافاً من جلالة الملك بالحاجة إلى إصلاح سياسي واستجابة من جانبه ومن الحكومة إلى الدعوة إلى إقامة حكم ذي منحى أكثر ديمقراطية.

٢٣- وجاءت هذه المرحلة الأولى من الإصلاح السياسي عقب برنامج لإصلاح الاقتصاد والقطاع العام بدأ في عام ٢٠٠٢ بإدخال إصلاحات على قطاع الضرائب وقطاع الخدمة العامة والقطاع المالي والقطاع الخاص.

٢٤- وبعد تعيين الوزراء المنتخبين الأربعة الجدد أعضاء في الحكومة في آذار/مارس ٢٠٠٥، صدرت الموافقة الملكية على قيام الجمعية التشريعية بإنشاء اللجنة الوطنية للإصلاح السياسي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وعين الملك لأول مرة ممثلاً منتخِباً من عامة الشعب، الدكتور فليتي فاكا أوتا سيفيل، رئيساً للوزراء في آذار/مارس ٢٠٠٦.

٢٥- وأجرت اللجنة الوطنية للإصلاح السياسي في الفترة من شباط/فبراير إلى آب/أغسطس ٢٠٠٦ مشاورات علنية في جميع قرى تونغغا وفي مناطق حضرية في أستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية تقطنها جاليات كبرى من المهاجرين التونغيين. وقدمت اللجنة تقريرها وتوصياتها إلى الجمعية التشريعية في بداية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وتلقت الجمعية التشريعية أيضاً مقترحين بشأن الإصلاح السياسي أعدتهما الحكومة واللجنة الشعبية للإصلاح السياسي.

٢٦- واعتمدت الجمعية التشريعية "من حيث المبدأ" تقرير وتوصيات اللجنة الوطنية للإصلاح السياسي، كما اقترحت الحكومة إنشاء لجنة ثلاثية لاستخلاص نموذج توافقي يُستمد من المقترحات الثلاثة المختلفة. وكانت اللجنة الثلاثية ستشكّل من أعداد متساوية من ممثلين عن الحكومة وممثلي عامة الشعب ومثلي طبقة الأعيان. ورفض ممثلو عامة الشعب مقترح الحكومة بشأن اللجنة الثلاثية وألحوا بدلاً من ذلك على إجراء تصويت بشأن مقترحهم المتعلق بالإصلاح السياسي. وحدثت بعدئذ أعمال الشغب في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

٢٧- ورغم ما شهدته ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ من قتلى وتدمير، فقد ظل جلاله الملك جورج توبو الخامس والحكومة متمسكين بالتزامهما بعملية الإصلاح الدستوري والسياسي. وقال جلاله الملك خلال إعلانه رسمياً عن حل الجمعية التشريعية في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦:

"إن الأحداث التي شهدتها الأيام القليلة الماضية قد هزت أسسنا الدستورية. لكن جذورنا الثقافية والدستورية تظل قوية بطبيعتها. وقد هيأنا الحكم الدستوري القائم منذ أكثر من قرن من الزمن لمواجهة المهام السياسية المقبلة... وجميع المقترحات التي يجري تداولها الآن على الساحة ترمي إلى نفس الهدف النهائي، وهو إقامة شكل برلماني وحكومي أكثر ديمقراطية لكنه مناسب لتونغغا. والاختلافات بين هذه المقترحات المتعددة ليست اختلافات لا يمكن التوفيق فيما بينها، وهي اختلافات يمكن تجاوزها عن طريق الحوار".

٢٨- وفي بداية تموز/يوليه ٢٠٠٧، شكلت الجمعية التشريعية اللجنة المختارة الخاصة المعنية بالإصلاح السياسي (اللجنة الثلاثية) بهدف استعراض مختلف نماذج الإصلاح السياسي التي اقترحت وتناول مسائل أخرى متعلقة بالإصلاح السياسي. وتضم اللجنة ٣ ممثلين عن الحكومة، و٣ من ممثلي الأعيان، و٤ من ممثلي عامة الشعب.

٢٩- وقدمت اللجنة تقريرها إلى الجمعية في بداية آب/أغسطس وفي بداية أيلول/سبتمبر. وأوصت بأن تضم الجمعية التشريعية ٩ ممثلين عن الأعيان و١٧ ممثلاً عن عامة الشعب، وبأن يقوم هؤلاء الممثلون الـ ٢٦ بتعيين رئيس الوزراء. ويقوم رئيس الوزراء بعدئذ باختيار الحكومة من بين الممثلين المنتخبين. وأوصت اللجنة أيضاً بأن يتولى جلاله الملك بصورة مستقلة اختيار أربعة وزراء سواء من بين الممثلين المنتخبين أو من خارج الجمعية التشريعية.

٣٠- وصوتت الجمعية التشريعية في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ بشأن قبول هذا النموذج. وأجرت أيضاً تصويتاً بشأن الإصلاحات الدستورية والسياسية التي يتعين تنفيذها في عام ٢٠١٠. لكن ينبغي الإشارة مع ذلك إلى أن

المشاورات الرامية إلى إعداد هذا التقرير الوطني المقدم في إطار الاستعراض الدوري الشامل أبرزت الحاجة إلى المضي قدماً بهذا التنفيذ عندما يحصل توافق في الآراء بشأن إدراك الشعب لمضمون التغيير الدستوري والسياسي ولعملية التغيير وخياراتها.

٣١- وستُجرى انتخابات الجمعية التشريعية في ٢٣ و ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ وفق الهيكل الحالي. ومن المتوقع أن تواصل الجمعية التشريعية الجديدة الحوار بشأن المسائل المتعلقة بالإصلاح السياسي التي لم تسوِّ بعد. وتشمل هذه المسائل التقطيع الجديد للدوائر الانتخابية والنظام الانتخابي.

٣٢- والحكومة ملتزمة بعملية إصلاح دستوري وسياسي هادفة تتيح لمواطني تونغافهم هذه المقترحات وتشجع على مناقشتها. وقد بدأت الحكومة تنظيم حلقات عمل في القرى، بتمويل من الاتحاد الأوروبي، خصصتها للمصالحة الوطنية والتربية المدنية، كأسلوب لتمكين السكان من إدراك عملية التغيير وآثارها المقبلة.

ميم - التدابير التشريعية والسياسية

٣٣- يتضمن القانون الجنائي إطاراً تشريعياً ينص على الحق الدستوري في التمتع بالإجراءات القانونية الواجبة وفي المحاكمة العادلة. ويوجد في البلد نظام للمساعدة القانونية لضمان المساواة في وسائل الدفاع القضائية. ويجوز لكل شخص اللجوء إلى القضاء. وتقوم سيادة القانون على أساس راسخ، كما تتمتع السلطة القضائية بالاستقلال.

٣٤- ولا توجد هيئة رسمية لحقوق الإنسان، بمعنى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. بيد أن هناك مفوضاً معنياً بالشكاوى مهمته تلقي شكاوى العموم ضد الإدارات الحكومية والتحقيق فيها. وفي عام ٢٠٠٧، أقرت الحكومة تشريعاً لإنشاء لجنة لمكافحة الفساد. وتضطلع وزارة التعليم وشؤون المرأة والثقافة بولاية واسعة في مجال النهوض بالمرأة والطفل. وتتولى وزارة التدريب والعمل والشباب والرياضات بصفة خاصة تلبية احتياجات الشرائح الشابة في البلد.

٣٥- ومن المرجح أن تُثار خلال المشاورة العامة بشأن الإصلاحات الدستورية والسياسية مناقشات أخرى بشأن مدى ضرورة وجود إمكانية للاعتداد بجميع حقوق الإنسان أمام القضاء، وبشأن ما إذا كانت لجنة لحقوق الإنسان أمراً مطلوباً للمملكة أو يمكنها الاضطلاع به.

٣٦- وفي انتظار ذلك، تواصل الحكومة اتصاهاها بجهات المجتمع المدني والمنظمات الدينية التي تركز على الحقوق الإنسانية والمدنية. ولهذا المنظمات حضور في القرى حيث يمكن لعملها من أجل تثقيف السكان وتمكينهم في مجال الحقوق أن يتسم بأكبر قدر من الفعالية.

٣٧- وتشمل الخطة الإنمائية الاستراتيجية الثامنة إطاراً واضحاً للحوار بين الحكومة والمجتمع المدني كما تبين اهتمام الحكومة بحقوق وحرية سكان تونغاف، إضافة إلى أنها تنص على رصد وتقييم بعض الأهداف الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان.

سين - الالتزامات الدولية

٣٨- لم تصدق مملكة تونغا إلى حد الآن، شأنها في ذلك شأن باقي دول منتدى جزر المحيط الهادئ، سوى على معاهدتين دوليتين متعلقتين بحقوق الإنسان، هما: الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.

٣٩- والمعاهدات الدولية التي تصدق عليها المملكة لا تُدرج تلقائياً وبصورة مباشرة في القانون التونسي. وفي مقابل ذلك، فعند لزوم إدخال أي تغيير على القانون المحلي لتمكين المملكة من الامتثال للالتزام تعاهدي، فإن الحكومة تجري هذا التغيير وفقاً للإجراءات البرلمانية العادية قبل أن تصبح طرفاً في المعاهدة. وسياسة المملكة هي ألا تصدق على معاهدة إلا إذا كانت الحكومة متأكدة بأن القانون والممارسة المحليين يتيحان لها الامتثال للمعاهدة.

٤٠- وتونغا بلد مؤسس لمنتدى جزر المحيط الهادئ. وهي تدعم مبادرات المنتدى الرامية إلى النهوض بحقوق الإنسان في منطقة المحيط الهادئ. وتونغا أيضاً عضو في دول الكمنولث وتشارك بنشاط في مبادرات أمانة الكمنولث. وأصبحت تونغا عضواً في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وشاركت قوات الدفاع التونسية في عمليات لحفظ السلام وبناء السلام. واضطلع قائد قوات الدفاع التونسية بقيادة بعثة حفظ السلام التابعة لمنتدى جزر المحيط الهادئ التي توجهت إلى بوغانفيل. وتقوم قوات الدفاع التونسية والشرطة التونسية بمهمة في جزر سليمان في إطار البعثة الإقليمية لتقديم المساعدة إلى جزر سليمان، كما تساهم في بعثة القوات المشتركة للمساعدة في العراق.

ثالثاً - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

ألف - الدستور

٤١- كان إعلان الحقوق في المملكة سبقاً ومرآة لما ذكر آنفاً في هذا التقرير بشأن القيم العرفية القائمة على الاحترام والكرامة. والتونغيون فخورون بهذا الإرث. وفي ظل العرف التونسي الذي كرسه دستور ١٨٧٥، فإن حيابة الحقوق والتمتع بالحريات جزء لا يتجزأ من انتماء الفرد إلى المجتمع. ونظام الحكم في تونغا هو نتاج لتلك الترتيبات الحكيمة والمبكرة لحكم رشيد منسجم مع تطلعات التونغيين وثقافتهم. بيد أن جلالة الملك والحكومة يراعيان الدعوة إلى التغيير وهما ملتزمان بالإصلاح الدستوري والسياسي.

٤٢- والدستور التونسي مزيج من القوانين التطبيقية والمبادئ العامة. وتؤكد المادة ١ منه قيمة جميع السكان وكرامتهم ومساواتهم وتنص على حريتهم وحقوقهم في العمل والملكية. وترد معظم المبادئ في إعلان الحقوق وجلها محدد بما يكفي لتطبيقه، مثل حظر الرق (المادة ٢)، وتكريس المساواة أمام القانون (المادة ٤)، وحرية العبادة (المادة ٥)، وحرية التعبير (المادة ٧)، والحق في المحاكمة العادلة (المواد ١٠-١٥). وهذه الحقوق الأساسية، التي اعتُمدت في تونغا منذ أكثر من ١٠٠ سنة، هي اليوم أمر تنص عليه الدساتير في معظم دول العالم. وإضافة إلى ذلك، توجد أحكام تشريعية وأوامر وممارسات فضلى تدعم طائفة أوسع من حقوق الإنسان المتصلة بالإجراءات القانونية الواجبة. ويجوز للمحاكم أن تنظر في كل انتهاك لحق من حقوق الإنسان المكفولة بالقانون.

باء - السلطة القضائية والحقوق المتعلقة بالمحاكمة العادلة

٤٣ - إن تونغا ملتزمة بسيادة القانون، كما أن الدستور يحمي الحق في محاكمة عادلة. وينطبق القانون على جميع المواطنين بدون استثناء. ولا يجوز لمحكمة أن تستدعي أيًا كان بدون أن تقدم قرار اتهام خطياً يبين التهم الموجهة إليه. وتكون المحاكمات علنية، كما يحق للمدعى عليهم أن يطلبوا حضور هيئة محلفين مؤلفة من سبعة أعضاء. وتفترض البراءة في المدعى عليهم، ويجوز لهم استجواب شهود الادعاء، ولهم الحق في الوصول إلى الأدلة التي يجوزها الجهاز الحكومي. وللمحامين حرية الوصول إلى المدعى عليهم. ويحق للمدعى عليهم أن يحضروا محاكمتهم وأن يستشيروا محامياً في الوقت المناسب. والاستئناف حق مكفول. وتعتمد المحاكم على نظام حاسوبي كفضو لإدارة القضايا.

٤٤ - والسلطة القضائية في تونغا حكيمة ومستقلة. ويمارس القضاة في تونغا عملهم على نحو مستقل ومتعقل وحصيف إزاء أي اتهام بانتهاك حقوق الإنسان أو محاولات لتقييد الحريات الإنسانية. وتحترم الحكومة التونغية استقلالية السلطة القضائية وقراراتها.

٤٥ - وتلاحظ تونغا أن الفصل التقليدي بين القانون الدولي والقانون الداخلي بدأ يتلاشى ببطء في إطار كثير من الولايات القضائية في منطقة المحيط الهادئ. وتغيرت المعالجة النظرية للعلاقة بين هذين المجالين القانونيين نتيجة مفاهيم تنسيقية جديدة أسهم تأثير العولمة القضائية في اتساع نطاق اتباعها في محاكم بلدان منطقة المحيط الهادئ. ولا تستثنى تونغا من هذه العملية. وبرهن القضاة التونغيون على استعدادهم لاتباع المعايير والقواعد الدولية لحقوق الإنسان في سياق قراراتهم.

٤٦ - وأنشأت وزارة العدل مؤخراً مركزاً قانونياً أهلياً في عاصمة الدولة نو كوالوفا لتقديم خدمات مساعدة قانونية مجانية إلى المتهمين المعوزين. ويجري وضع برنامج للعدالة المتعلقة بالأحداث لتناول احتياجات الأحداث المجرمين على نحو منفصل وخارج نطاق المحاكم العادية. وسهلت الوزارة أيضاً خطوة غير تشريعية بهدف إيجاد آلية خارج القضاء لفرض عقوبات مجتمعية على المجرمين لأول مرة بدل العقوبات الجنائية الرسمية. وتبين هذه البرامج التزام حكومة على صعيد أعم بضمان أن تكون الحقوق الدستورية المتعلقة بالمحاكمة العادلة أمراً ملموساً. وتؤكد هذه البرامج كذلك التزام الحكومة بقيم حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.

جيم - الالتزامات الطوعية

٤٧ - تولى الحكومة التونغية أهمية للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وهي ملتزمة التزاماً كاملاً بالعمل الدؤوب على تعزيز الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تونغا. وما فتئت تونغا تتبع بصورة متماسكة خطوات متدرجة في سياساتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وكيفية دليلاً على التزامها أن تشير إلى الاستراتيجيات العملية الواردة في خطتها الإنمائية الاستراتيجية الثامنة وإلى زيادة التمويل الذي تخصصه للتعليم والرعاية الصحية.

٤٨ - ويبين تقديم الرعاية الصحية الشاملة والمجانية مدى الحياة وإتاحة التعليم المجاني إلى أطفال البلد حتى سن ١٤ سنة (وهي سياسة حكيمة اتبعت منذ عام ١٨٧٥) التدرج على الصعيد المحلي في أعمال الحقوق التي ينص عليها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حتى وإن لم تكن المملكة قد صدقت على هذه المعاهدة. وصاحب وضع هذه السياسات تحديد أهداف واضحة وقابلة للتحقيق، وهي أهداف رُصدت وقيمت باستمرار.

٤٩- وهذا لا يعني أن الحكومة تعتقد أنه لا مجال لمواصلة تحسين الأمور في مجال النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تونغا. بل إنها قد اتخذت وستواصل اتخاذ مجموعة من التدابير عن طريق اعتماد سياسات، وبتغيير القوانين حيثما تسعفها القدرة على ذلك، بما ينهض بالرفاه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لسكان تونغا. ومن المرجح أن تكون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومدى ضرورة وجود إمكانية للاعتداد بها أمام القضاء موضع مناقشات أخرى في سياق المشاورات العامة بشأن سرعة حقوق ومسؤوليات ممكنة، سواء أدرجت في ترتيبات دستورية جديدة أو اعتمدت بمعزل عنها.

دال - توعية الجمهور بحقوق الإنسان

٥٠- تنظم وزارة العدل في كل سنة "أسبوع القانون"، وهو مناسبة تنفذ خلالها برامج لتوعية الجمهور بحقوق محددة من حقوق الإنسان. وفي عام ٢٠٠٧، جرى التركيز على: "الحقوق المتعلقة بالأراضي" و"حقوق المواطنة". وشملت برامج توعية الجمهور هذه تقديم عروض مسرحية أمام الجمهور وفي التلفزيون لتسليط الضوء على المشاكل الشائعة ذات الصلة بهذه الحقوق. وإضافة إلى ذلك، يتضمن برنامج المصالحة الوطنية والتربية المدنية المشار إليه أعلاه في الفقرة ٣١، الذي يتولاه ديوان رئيس الوزراء، القيام بحملات للتوعية بحقوق الإنسان والقيم الثقافية. ويتيح هذا البرنامج أيضاً تقديم المساعدة المالية إلى ٩ من منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان والتوعية بها.

٥١- وتوجد كذلك شبكات نشطة للغاية تضم منظمات من المجتمع المدني ومنظمات دينية تركز على التوعية بحقوق الإنسان والدفاع عن هذه الحقوق، ومن تلك المنظمات ما يلي: منتدى المجتمع المدني في تونغا؛ وحركة حقوق الإنسان والديمقراطية في الجزر الصديقة؛ ورابطة المرأة الكاثوليكية ومشروعها للتدريب في مجال الحقوق القانونية؛ والمؤتمر الوطني للشباب في تونغا؛ والمنظمة الوطنية لتنمية المرأة؛ وبرنامج شريان الحياة التابع للكنيسة الويسلية الحرة لتونغا؛ والمركز الوطني للمرأة والطفل؛ والصندوق الاستئماني لتنمية المجتمعات المحلية في تونغا؛ والمجلس الوطني للكنائس في تونغا؛ والمنتدى الوطني لزعماء الكنائس، وغيرها. ولكل واحدة من هذه المنظمات برامج لتثقيف الجمهور وتوعية المجتمع يجري تنفيذها بمعزل عن الحكومة. وتلتزم الحكومة من جانبها بالعمل في إطار شراكة مع هذه المنظمات من أجل تعزيز احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية من جانب جميع سكان تونغا.

٥٢- ورغم أن "حقوق الإنسان" ليست مادة من مواد الامتحانات في المدارس الابتدائية والثانوية في تونغا، فإنه يجري تناولها كموضوع في برنامج "الدراسات الاجتماعية" و"الدراسات المتعلقة بتونغا". ويجري استعراض المنهج الدراسي الرسمي للمدارس الابتدائية والثانوية في تونغا في إطار برنامج النهوض بالتعليم، الذي يدعمه البنك الدولي والوكالة النيوزيلندية للتنمية الدولية. وتلتزم وزارة التعليم بالعمل على أن يتناول المنهج الجديد مسائل حقوق الإنسان ذات الصلة بالمجتمع التونغي المعاصر.

٥٣- وتونغا طرف في اتفاقية حقوق الطفل وهي تشارك في شبكة اليونسكو للمدارس المنتسبة. كما تلتزم بتنفيذ القرار ٣٨ الذي اعتمده المؤتمر العام لليونسكو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ لتخليد الذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. واعتمدت وزارة التعليم في تونغا أيضاً المواضيع الأساسية للتعليم حسبما اقترحتة اليونسكو: تعلم المعرفة؛ تعلم التصرف؛ تعلم العيش مع الجميع؛ تعلم الكينونة.

هاء - مساءلة الشرطة ومراقبتها

٥٤ - تتألف قوة الشرطة التونسية من ٤١٥ شرطياً. ويخضع المعينون الجدد لتدريب مهني على أعمال الشرطة استناداً إلى منهج جرى وضعه مع البلدان الجزرية الأخرى في منطقة المحيط الهادئ. ويتلقى ضباط الشرطة تعليماً بشأن حقوق المواطن يشمل مسألة الحرص الذي يلزم أن يتحلى به الضابط في ممارسة السلطات المتعلقة بأعمال الشرطة وفي التعامل مع المواطنين والمواطنين السجناء. وتُحدّد الممارسات الجيدة للشرطة وتعزّز عن طريق خطة استراتيجية للشرطة. ويقدم قائد الشرطة تقريراً سنوياً إلى البرلمان عن طريق الوزير الذي يتبع له.

٥٥ - وتخضع الشرطة في تونس للتشريع الذي ينظمها. وتنص المادة ٤٥ من قانون الشرطة (الباب ٣٥) على إجراء استعراض مستقل بشأن إساءة استعمال السلطة أو الاستخدام المفرط للقوة من جانب أي ضابط شرطة. وتوجد ثلاثة مستويات من الرقابة الداخلية. وتتلقى وحدة القواعد المهنية للشرطة جميع الشكاوى وتحقق فيها.

٥٦ - ولا يتمتع أفراد الشرطة بالحصانة إزاء الملاحقة المدنية أو المقاضاة الجنائية. ومتى ما وجد دليل على استخدام غير معقول للقوة من جانب رجل شرطة، يمكن لأي كان أن يقيم دعوى مدنية ضد الشرطي للمطالبة بالتعويض.

واو - مساءلة قوات الدفاع التونسية والرقابة عليها

٥٧ - تتألف قوات الدفاع التونسية من قوة مشكلة قوامها ٥٠٠ فرد منضوين في وحدات الجيش والبحرية. ويتلقى جميع الأفراد العسكريين تدريباً أساسياً مستمراً وفقاً لأفضل الممارسات التي تستند إلى منهج وضعته القوات النيوزيلندية والأسترالية. وبصفة خاصة، تتلقى القوات تدريباً بشأن قانون النزاعات المسلحة وحقوق الإنسان في ظروف النزاعات. وشاركت قوات الدفاع التونسية بصورة متميزة في عمليات حفظ سلام إقليمية ودولية سواء في بوغانفيل، أو ضمن البعثة الإقليمية للمساعدة في جزر سليمان، أو في العراق.

٥٨ - ويحدد الدستور وقانون عام ١٩٩٢ المتعلق بقوات الدفاع التونسية بوضوح الدور المنضبط للقوات المسلحة. وكانت المرة الأولى التي استدعيت فيها قوات الدفاع التونسية لدعم أعمال مدنية لقوات الشرطة هي تلك التي جرت خلال أعمال الشغب في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ وبعدها. وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر كان ربع القوات المسلحة يخدم خارج البلد في إطار مهام لحفظ السلام. واحترمت قواعد المشاركة احتراماً تاماً. وكان الجنود مسلحين. وأذن لقوات الدفاع باستخدام القوة عند الضرورة لفرض احترام القانون. وأفادت التقارير بإطلاق رشقة واحدة من الأعيرة النارية في الهواء عمداً لتفريق الجماهير المشاغبة. ولم تطلق قوات الدفاع النار على أي مواطن ولم تتسبب في جرح أو مقتل أي مواطن. والحكومة التونسية واثقة من أن قوات الدفاع تصرفت بمهنية وانضباط.

٥٩ - وعلى غرار الشرطة، تخضع قوات الدفاع لإجراءات تنظيمية تستند في جانب كبير منها إلى نظام قانون قوات الدفاع البريطانية، الذي ينص على إجراءات موجزة أو إجراءات عن طريق المحاكم العسكرية في الحالات التي تقدم فيها شكاوى. وترتبط الشكاوى الجسيمة بالاختصاص المستقل للقاضي - النائب العام، وهي وظيفة يضطلع بها حالياً رئيس المحكمة العليا، سعادة السيد فورد من نيوزيلندا.

رابعاً - تحديد الصعوبات والمنجزات والمعوقات

ألف - الصعوبات

١- معاملة الأشخاص خلال أعمال الشغب التي جرت في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ وبعدها

٦٠- لا تتغاضى الحكومة عن إساءة معاملة أي مواطن. وتحترم الحكومة سيادة القانون واستقلالية السلطة القضائية. وهناك ٣٢٠ قضية ذات صلة بأعمال الشغب معروضة على المحاكم في تونغا. وتشمل هذه القضايا عدداً هائلاً من التهم الموجهة إلى عدد كبير من المواطنين الذين استدعوا للمثول أمام المحكمة. ولا يشمل هذا العدد المطالبات المدنية الحالية والممكنة بالتعويضات المتعلقة بأعمال الشرطة خلال أعمال الشغب وبعدها. ولا يأخذ هذا العدد في الاعتبار التوقعات المشروعة لضحايا المظاهرات فيما يتعلق بيجر الضرر جنائياً أو الانتصاف المدني. وترغب الحكومة في أن تؤكد أن نزاهة الإجراءات القضائية الجنائية والمدنية مصونة، وبالتالي فهي ترى أنه من غير المناسب في الوقت الحاضر الإدلاء بتعليقات من شأنها أن تؤثر على الإجراءات القانوني الواجب سواء فيما يتعلق بالادعاء أو الدفاع في السياق المدني أو الجنائي. وفيما يتعلق بالادعاءات المتصلة بالتعسف في استخدام سلطات الشرطة أو بقيام قوات الدفاع أو الشرطة منهجياً بإساءة معاملة المعتقلين، فإن الحكومة تنتظر استنتاجات المحاكم.

٢- الأطفال

٦١- أنجزت مملكة تونغا العديد من الأهداف الإنمائية للألفية ومن الغايات الواردة في الوثيقة المعنونة "عالم صالح للأطفال". ومع ذلك، فبالنظر إلى أن نصف عدد السكان تقل أعمارهم عن ٢٠ عاماً وإلى التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والديموغرافية السريعة، فإن الأطفال والشباب يواجهون صعوبات جمة.

٦٢- والأطفال الذين ينشؤون في ظل هذه الصعوبات يواجهون خطر التحول من الجريمة الصغرى إلى الجرائم الأكثر خطورة، ويواجهون خطر البطالة أو مزاولة أعمال منخفضة الأجر، الأمر الذي من شأنه أن يزيد مستقبلاً ما تتحمله أسرهم من مشقة. وهناك مجموعتان من الأطفال يجب ذكرهما في هذا التقرير:

٦٣- الأطفال الذين يعيشون بدون رعاية والديهم: لا تقتصر هذه المجموعة على الأسر المفككة وإنما تشمل أيضاً الأطفال الذين تُركوا في رعاية العائلة ليذهب الوالدان إلى خارج البلد للكسب ومن أجل تحويل ما يدخرونه إلى أقربائهم في تونغا. وتشير شهادات من الواقع إلى أن الأواصر بين هؤلاء الأطفال وقراهم تتلاشى مما يجرف الأطفال نحو أنماط متزايدة من السلوك المعادي للمجتمع.

٦٤- الأطفال المبعدون: أطلق هذا الاسم على هذه الفئة لأنها تضم مواطنين تونغيين شباب "أبعدوا" إلى تونغا من نيوزيلندا أو أستراليا أو الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن قضوا أحكاماً بالسجن في البلد الذي كانوا يعيشون فيه أو رُحّلوا طوعاً برغبة من آبائهم الذين ظلوا خارج البلد لكنهم رغبوا في أن يعود أطفالهم إلى الوطن للعيش في كنف العائلة. وهؤلاء الأطفال المبعدون يعيشون حالة انسلاخ عن الثقافة التونغية. وهم يعودون إلى

البلد ومعهم قيم وممارسات دخيلة على التقاليد التونغية. وتفيد تقارير متعددة بأن المبعدين ومن معهم يناون بأنفسهم عن حياة القرية وينغمسون في تعاطي المخدرات والكحول وفي الإجماع بهدف العيش.

٣- المرأة

٦٥- للمرأة في النسيج الاجتماعي التونغي منزلة تعلو على منزلة أقربائها من الذكور. فالمرأة محط احترام وعناية. وتتولى إدارة المرأة في وزارة التعليم والمرأة والثقافة مسؤولية تسهيل تهيئة مشاريع خاصة بالمرأة. وهي تساعد المجموعات النسوية في وضع برامج عمل.

٦٦- وتتفوق المرأة على الرجل عددياً من حيث النجاح في التحصيل الدراسي سواء في المستوى الابتدائي أو الثانوي أو العالي. وتشغل النساء مناصب قيادية في قطاع الأعمال وفي الحكومة، بما فيها منصب محافظ المصرف الاحتياطي، ومنصب الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة، ومنصب سفير تونغا لدى جمهورية الصين الشعبية، ومنصبي النائب العام والمدعي العام. ورغم المكانة القوية للمرأة في النسيج الاجتماعي التونغي، ورغم فرص التعليم والارتقاء المتاحة لها، لا تزال هناك قضايا ينبغي تناولها.

٦٧- فالحكومة منشغلة بالتحدي الذي يمثله العنف المتزلي. وتحدث القيادات النسائية جميعها والمجتمع المدني برمته عن حسامة هذه القضية. وتنتظر الحكومة تقريراً مستقلاً بشأن هذه المشكلة الاجتماعية الخطيرة.

٦٨- وتنطوي قوانين الميراث فيما يبدو، وبخاصة تلك المتعلقة بالأراضي، على تمييز ضد المرأة. ولا توجد حقوق ملكية مطلقة للأراضي في تونغا. ويجوز لأي كان أن يستأجر أرضاً. ومع أن النساء بإمكانهن استئجار أراض، فإن حقوق الميراث تنتقل عن طريق الورثة الذكور. وينبغي الإشارة أيضاً إلى أن نفس القوانين المتعلقة بالأراضي لا تورث الإخوة الذكور الأصغر سناً في أي أسرة ولا ورثتهم لأن الذكر البكر هو الذي يرث. وتقتصر الحكومة تعديل القوانين المتعلقة بالأراضي للسماح للنساء بأن يرثن الأرض عندما لا يوجد من يرثها من الذكور. وإضافة إلى ذلك، فقد سبق للحكومة أن عدلت قانون الجنسية من أجل تمكين النساء وأطفالهن من الاحتفاظ بجنسيتهم في أي ظرف.

باء - المنجزات

١- لمحة عامة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية

٦٩- أحرزت تونغا تقدماً كبيراً في مجال التنمية البشرية منذ منتصف القرن العشرين. وفي تقرير الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٨ المتعلق بالتنمية البشرية، مُنحت تونغا الرتبة ٥٥ من بين ١٧٧ بلداً، وهو ترتيب يستند إلى مؤشر للتنمية البشرية يقوم على قياس العمر المتوقع والتعلم ومستوى المعيشة على أساس بيانات عام ٢٠٠٣. وتضع هذه الرتبة البلد في مستوى يتجاوز مستوى جميع البلدان الجزرية لمنطقة المحيط الهادئ، وضمن فئة البلدان ذات التنمية البشرية العالية، وهي رتبة تعكس في المقام الأول مستويات عليا نسبياً فيما يتعلق بالعمر المتوقع (٧٢,٢ سنة) والتحصيل الدراسي (تبلغ نسبة الملمين بالقراءة والكتابة ٩٨,٩ في المائة وتبلغ النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم في جميع مستوياته ٨٣ في المائة).

٧٠- وقد أحرزت تونغا "تقدماً جيداً ومطروداً" نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٧١- وفي تونغا ثاني أقل نسبة لانتشار الفقر مقارنة مع ١٥ من البلدان الجزرية في منطقة المحيط الهادئ، واستناداً إلى مؤشر الفقر البشري الذي ورد في تقرير التنمية البشرية لمنطقة المحيط الهادئ لعام ١٩٩٩؛ واستنتج من تقييم تشاركي لمشقة العيش أجري في عام ٢٠٠٣ أن "معظم السكان لمسوا تحسناً في أوضاعهم" خلال الخمس سنوات الماضية، رغم أن ذلك لا يدعو إلى إنكار وجود بعض المشقة في العيش.

٢- حرية التعبير وحرية الصحافة

٧٢- ينص الدستور على حرية التعبير وحرية الصحافة. وتُنشر بانتظام في وسائل الإعلام الحكومية آراء معارضة في شكل رسائل إلى رؤساء التحرير، إلى جانب البيانات الرسمية والرسائل الحكومية. وتُنشر وسائل الإعلام الوطنية تعليقات لأشخاص منهم مواطنون بارزون تنتقد ممارسات وسياسات الحكومة.

٧٣- وفي الماضي، وُجّهت انتقادات إلى الحكومة مؤداها أنها لا تحترم دائماً هذه الحقوق في الممارسة. وقد اتخذت الحكومة الآن خطوات عملية للنهوض بهذه الحريات وتعزيز الالتزام المتوازن بأن تكون ممارستها عادلة ومستنيرة.

٧٤- وعملت الحكومة إلى جانب مؤسسات إعلامية من أجل إنشاء مجلس مستقل للإعلام. ويسرت الحكومة تنظيم دورات تدريبية قصيرة لصالح موظفي القطاع الحكومي والخاص، شملت عروضاً بشأن وسائل الإعلام والعلاقات العامة. ودعمت الحكومة بصفة خاصة تهيئة تدريب مهني طويل الأجل في مجال وسائل الإعلام والصحافة. وتمثل شهادة ودبلوم الإعلام والصحافة نتاجاً للالتزام قطاع الإعلام وقطاع التعليم المهني والحكومة بإتاحة الوصول الميسر إلى تدريب جيد ومعتمد وإلى الارتقاء المهني في مجال الإعلام والصحافة. وقام معهد تونغا للتعليم العالي وخمس مؤسسات تقنية من جزر المحيط الهادئ بتهيئة هذا التدريب، بدعم من حكوماتها وبمساعدة مالية من الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية.

٣- تعزيز التعليم

٧٥- مؤشرات التعليم في تونغا هي الأعلى من نوعها في منطقة المحيط الهادئ. وقد تحقّق في تونغا منذ عهد بعيد الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في تعميم التعليم الابتدائي، ويواصل جميع الطلاب تقريباً تعليمهم إلى منتصف المستوى الثانوي.

٧٦- وهذه المؤشرات التعليمية دليل على وجود تقليد طويل للتعليم الرسمي القائم في جانب كبير منه على برنامج أكاديمي، وجهود الحكومة لضمان الوصول إلى التعليم في الجزر الخارجية، والتزام قوي بخدمة الأسرة عن طريق تحسين مستوى العيش والوضع الاجتماعي من خلال تعليم الأطفال (صبياناً وبناتاً).

٧٧- ويرمي برنامج النهوض بالتعليم في تونغا إلى اعتماد المعايير الدنيا للجودة في المدارس الابتدائية والثانوية، وإلى تخصيص منح للمدارس لمساعدتها على أن تستوفي تدريجياً هذه المعايير مع مرور الوقت. ونظراً إلى أن المدارس

الفقيرة هي التي تشهد نقصاً في معايير الجودة، حيث يوجد الكثير منها في الجزر الخارجية، فإن برنامج النهوض بالتعليم في تونغا يمثل مبادرة سياساتية كبرى لخدمة الفقراء، بدعم من الوكالة النيوزيلندية للتنمية الدولية والبنك الدولي يقدم خلال فترة تنفيذ الخطة الإنمائية الاستراتيجية الثامنة .

٧٨- وقد أدرجت الأهداف التعليمية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية ضمن الخطة المؤسسية والخطة الاستراتيجية لوزارة التعليم (٢٠٠٣-٢٠١٣)، اللتين اعتمدتا في إطار سياسة الحكومة الرامية إلى تحسين نوعية وملاءمة تعميم التعليم الأساسي.

٤- تعزيز مستوى الرعاية الصحية

٧٩- تتاح للسكان في تونغا رعاية صحية ذات مستوى عالٍ نسبياً. وقد تغير العمر المتوقع عند الولادة قليلاً خلال العقد الماضي، وفي عام ٢٠٠٦ بلغ ٧٠ سنة في صفوف الرجال و٧٢ سنة في صفوف النساء. وفي عام ٢٠٠٦، بلغ معدل وفيات الرضع، الذي يمثل قياساً موجزاً لحالة صحة السكان، ما مقداره ١٠,٧، وهو من أقل المعدلات في منطقة المحيط الهادئ. ويظل معدل الوفيات النفاسية في مستوى منخفض، حيث انتقل من ٢٠٠ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي في عام ١٩٩٥ إلى ٤١ حالة وفاة في عام ١٩٩٩ و٨٢,٣ حالة وفاة في عام ٢٠٠٤ (التقرير السنوي لوزارة الصحة، ٢٠٠٤). وتراجع معدل الوفيات في صفوف الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات من ٢٧ في الألف في عام ١٩٩٠ إلى ٣ في الألف في عام ٢٠٠٦. واعتمدت تونغا الأهداف الإنمائية للألفية التي ترمي، فيما ترمي إليه، إلى تقليص وفيات الأطفال وتحسين صحة الأم بحلول عام ٢٠١٥، مقارنة عما كانت عليه في ١٩٩٠ (التقرير الوطني الأول لتونغا بشأن حالة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية):

٨٠- ويدل التقدم الحاصل في المؤشرات الصحية على فعالية خدمات الرعاية الصحية الأولية في تونغا، ونوعية هياكلها الأساسية للصحة العمومية، والأهمية التي توليها لبرامج الرعاية الشاملة قبل الولادة وبعدها، والتحصين، والمياه، والصرف الصحي، والتخلص من النفايات. وتحققت السيطرة على الأمراض السارية والأمراض المعدية أساساً بفضل ما تحقّق في قطاع المياه والصرف الصحي ولنجاح الرعاية الصحية الأولية. وتفيد التقارير بأن جميع السكان بإمكانهم الوصول مباشرة إلى خدمات الرعاية الصحية (بما يشمل الأدوية الأساسية) دون أن تتجاوز رحلتهم إلى مكان تلقي الرعاية ساعة واحدة على الأكثر؛ كما ازدادت نسبة التحصين من ٩٥,٢ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٩٩,٦ في المائة في عام ٢٠٠٤ (التقرير السنوي لوزارة الصحة، ٢٠٠٤). بيد أن استمرار الحرص أمر مطلوب لضمان أن تظل أمراض من قبيل السل والجذام تحت السيطرة.

٨١- ومن الإنجازات الهامة التي تحققت وجود رؤية شاملة للرعاية الصحية، وإتاحة وصول سكان الجزر النائية إلى رعاية صحية جيدة، والقضاء على الأمراض المعدية، والحد من الأمراض غير المعدية إلى أدنى حد ممكن عن طريق الفحص المبكر والوقاية، وتوخي الامتياز في إدارة الخدمات السريرية، وتعزيز تنسيق خدمات الرعاية الصحية.

٥- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٨٢- تتطلب مواجهة تحدي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وجود برامج متضافرة للتوعية المجتمعية، مدعومة بإتاحة الوصول بسهولة إلى الواقيات الذكرية. وليس بالهين تحقيق ذلك في مجتمع محافظ. وقد أنشئ المجلس الوطني المعني بالإيدز في تونغا في عام ١٩٨٨، وكان في البداية استجابة لسياساتية لوقوع إصابات بفيروس نقص المناعة البشرية (وزارة الصحة، ٢٠٠٣). وانضمت تونغا لاحقاً إلى مبادرة تضم مسؤولين من وزارات الصحة في البلدان الأخرى من منطقة المحيط الهادئ في إطار جهد متضافر لمكافحة الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأدى ذلك إلى وضع "الخطة الاستراتيجية للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي في مملكة تونغا للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥". وتقوم الاستراتيجية على إيلاء اهتمام عاجل لمسألة التقليل إلى أدنى مستوى من حجم الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي والفيروس/الإيدز والحد من استفحالها في المجتمع، وبخاصة في صفوف الشباب والفئات النشطة اقتصادياً (وزارة الصحة، ٢٠٠٢).

٨٣- ويعمل قسم تعزيز الصحة ووزارة الصحة والكنايس والمنظمات غير الحكومية ووزارات أخرى على مكافحة الفيروس والإيدز. وتخصص بعض موارد الميزانية الوطنية لقطاع الصحة تحديداً لتعزيز الوعي وتثقيف السكان بشأن كيفية مكافحة الفيروس والإيدز. ويستمد معظم هذا التمويل المخصص لمكافحة الفيروس والإيدز من المساعدة المقدمة من منظمات دولية مثل منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، وعن طريق اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف.

٨٤- وتنفذ التوعية عن طريق توزيع المطويات والورقيات والكتيبات، ومن خلال البرامج الإذاعية والتلفزيونية والحلقات الدراسية وحلقات العمل.

٦- المعوقات

٨٥- تلتزم تونغا من المجتمع الدولي تفهماً للحدود العملية التي تقيد قدراتها، بالنظر إلى أن عدد سكانها يتجاوز بقليل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة وإلى اقتصادها المتواضع.

٨٦- وتسهم قلة عدد سكان تونغا في جعل البلد ضعيفاً للغاية أمام المشاكل المرتبطة بالعمولة. وتتجاوز الطلبات التي تدعو تونغا إلى مسايرة الالتزامات الدولية ما تسمح به قدرات النظم القانونية والقضائية والدبلوماسية للبلد. وهذا العامل ليس مشكلة تتفرد بها تونغا، فهو شاغل تتقاسمه كثير من دول منتدى منطقة المحيط الهادئ. ويفسر ذلك المشاركة النشطة لتونغا في ترتيبات التعاون الإنمائي الإقليمي لمنتدى منطقة المحيط الهادئ التي يرد وصفها في خطة منطقة المحيط الهادئ.

٨٧- ووزارة الخارجية ووزارة العدل والإدارة الملكية للقوانين كلها جهات متواضعة في حجمها ومحدودة من حيث قدراتها. ومما زاد من تأثير هذه القيود فقدان أرشيف رسمي ووثائق وتدمير المكتبة القانونية نتيجة لأعمال الشغب والحرائق التي جرت في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وتونغا، على غرار معظم الدول الجزرية الصغيرة في

منطقة المحيط الهادئ، لا تملك لجنة مستقلة لمراجعة القوانين ولا القدرة في مجال المشورة القانونية الرفيعة المستوى بما يتيح لها النظر في فرص زيادة مشاركتها في الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان.

خامساً - الأولويات الوطنية الرئيسية والالتزامات والمبادرات

ألف - الأولويات الوطنية

٨٨- إن الأولويات الوطنية للحكومة كما ترد بوضوح في الخطة الاستراتيجية الإنمائية الثامنة تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لهذا التقرير الوطني الذي يُقدم في إطار الاستعراض الدوري الشامل، ولا سيما الأهداف الاستراتيجية التي ترد فيما يلي.

١- إيجاد بيئة ملائمة لتعزيز الإدارة

٨٩- تعتبر الإدارة الرشيدة عاملاً أساسياً لتحقيق إنجازات على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في تونغا. وتتناول الاستراتيجيات المقترحة في إطار خطة التنمية النظام السياسي وإدارة القطاع العام والمؤسسات الأساسية للإدارة.

٢- ضمان توزيع عادل لفوائد النمو

٩٠- تقر الحكومة التونغية بعدم تكافؤ توزيع الدخل فيما بين الأسر والمناطق وبتزايد البطالة في صفوف الشباب. وقد سبب ذلك مشقة لبعض الفئات. وتُفصّل خطة التنمية التزام الحكومة بمواجهة هذه المسائل في إطار برنامج التنمية الإقليمية والريفية، وعن طريق هيئة تدخلات سياساتية أخرى لصالح الفقراء.

٣- تعزيز مستوى التعليم

٩١- تحققت إنجازات جديدة بالتنويه في مجال التعليم، لكن نشأت شواغل فيما يتعلق بتكافؤ فرص الوصول إلى التعليم ونوعيته، إضافة إلى جاهزية خريجي المدارس للعمل في سياق اقتصاد قائم على السوق. وتفصّل خطة التنمية السبل التي تنوي الحكومة اتباعها لتحقيق ثلاثة أهداف محددة من أجل تعزيز مستوى التعليم: (أ) تعزيز تكافؤ فرص الاستفادة لجميع الأطفال في تونغا من تعميم التعليم الأساسي حتى يبلغوا ٨ سنوات (ابتداء من سنتين) وتعزيز نوعية هذا التعليم؛ و(ب) تعزيز تكافؤ فرص الوصول إلى التعليم والتدريب في المرحلة التالية لمرحلة التعليم الأساسي وتعزيز نوعية هذا التعليم والتدريب من أجل رعاية مختلف قدرات الطلاب وتلبية احتياجاتهم؛ و(ج) تعزيز إدارة التعليم والتدريب ليتسنى تعزيز نوعية أداء التعليم.

٤- تعزيز مستوى الرعاية الصحية

٩٢- يوجد في مملكة تونغا نظام مجاني وشامل للرعاية الصحية. ومع أن السيطرة على الأمراض السارية والمعدية قد تحققت، فإن الأمراض غير المعدية تتزايد وأصبحت تشكل الآن تحدياً رئيسياً من تحديات الصحة العامة. وبالتالي، يضطلع النظام الصحي في تونغا بمهمتين: (أ) الحفاظ على السيطرة على الأمراض السارية والمعدية عن

طريق إتاحة خدمات الرعاية الصحية الأولية والأساسية ومكافحة بعض الأمراض السارية والأمراض التنفسية التي لا تزال منتشرة؛ و(ب) الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها وعلاجها.

٥- الحفاظ على التماسك الاجتماعي والهوية الثقافية

٩٣- تتسم الثقافة التونغية والمجتمع التونغي بجيويتهما منذ قرون عديدة، حيث استوعبا العديد من التأثيرات وتكيفتا معها، واستفادا من الفرص المتاحة خارج البلد عن طريق الهجرة. بيد أن التغير الديموغرافي والاجتماعي قد تسارع في العقود الأخيرة وطرح تحديات جديدة لا تخلو من صعوبات. فشريحة السكان البالغة أعمارهم أقل من ٢١ سنة تشكل غالبية السكان؛ وازداد عدد الشباب الذين يبحثون عن عمل اليوم ليلعب مستوى لم يبلغه من قبل؛ وازداد عدد الطلاب الذين ينقطعون عن الدراسة؛ وتعيش أسر كثيرة ظروفًا صعبة؛ وأصبح العنف المترى قضية شاغلة؛ وأصبح تعاطي المخدرات أمراً متزايداً؛ ومعدل الجريمة في ازدياد أيضاً. ويساور كثيراً من زعماء المجتمع قلق إزاء تراجع القيم التقليدية وهم يردون ذلك، ولو جزئياً على الأقل، إلى الأخذ بقيم ثقافية وسلوكيات مستوردة يعتبرونها معادية للمجتمع. ويُعتقد أن هذه القيم المستوردة تدفع بعض الشباب إلى التساؤل بشأن هويتهم والنفور من التعليم وتكوين الذات اللازمين للحصول على عمل منتج.

٩٤- وقد أحرز تقدم في هذا الصدد على صعيد الأهداف الاستراتيجية المعلن عنها في الخطة وذلك في ضوء إطار نموذجي استراتيجي اعتمد لرصد وتقييم تحقيق الأهداف.

باء - الالتزامات

٩٥- تونغا ليست طرفاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أو في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. بيد أن دستور المملكة المعتمد في عام ١٨٧٥ سبق العديد من مبادئ الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان؛ ولما كانت الحكومة ملتزمة بعملية استعراض الدستور لإعادة النظر في جوانب متعلقة بحقوق الإنسان والمسؤوليات والحريات والالتزامات، فإنها ترحب بهذا الاستعراض الدوري الشامل لسجل حقوق الإنسان في المملكة. وتونغا ملتزمة باحترام جوهر هذه الالتزامات الدولية في قانونها المحلي. وهي تلتزم في هذا التقرير الحصول على مساعدة عملية وإرشاد من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتمكين تونغا من تعزيز الانسجام بين عرفها وحقوق الإنسان، بما يتيح لها استشراف المستقبل مع الاستفادة من تقاليد الماضي.

٩٦- والحكومة مهتمة، في سياق الإصلاحات الدستورية والسياسية المقترحة، بتهيئة سبل وإيجاد وسائل للنظر في الوقت المناسب في مسألة تلاؤم القانون والعرف المحليين مع الآليات الدولية الأساسية لحماية حقوق الإنسان.

٩٧- ومتطلبات تقديم التقارير المتعلقة بالالتزامات الدولية أمر مكلف. وتعترف تونغا بأنه نظراً إلى القيود المتعلقة بقدراتها وإلى المتطلبات ذات الأولوية التي يفرضها تمثيلها الدولي في عالم من سماته العولمة، فإنها تجد صعوبة حمة في تلبية بعض الالتزامات المتعلقة بتقديم تقارير المعاهدات. وتحدو تونغا رغبة في أن تسير نحو الأفضل في هذا الصدد، وينبغي أن تعمل، بمساعدة المجتمع الدولي، على إقامة نظم تمكنها من الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير.

- ٩٨- وتدعو تونغا في هذا الصدد إلى إجراء حوار مع ممثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في منطقة المحيط الهادئ بشأن آليات التصديق الإقليمية، والالتزامات المتعلقة بتقديم التقارير حسبما تنص عليه المعاهدات، وتقديم خدمات إقليمية في مجال صياغة التشريعات ومشورة قانونية إقليمية رفيعة المستوى، مما قد يساعد تونغا والبلدان الجزرية الصغيرة الأخرى في منطقة المحيط الهادئ على التصديق على الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية والامتثال على نحو مُرضٍ لهذه الحقوق والحريات.
- ٩٩- وتود الحكومة أن تعيد تأكيد التزامها بالإصلاح الدستوري والسياسي.

جيم - المبادرات

١- برنامج منطقة المحيط الهادئ للوقاية من العنف المتزلي

١٠٠- هذا البرنامج مبادرة من الوكالة النيوزيلندية للتنمية الدولية، وشرطة نيوزيلندا، ورؤساء الشرطة في جزر المحيط الهادئ. ويهدف البرنامج في الأجل الطويل إلى جعل منطقة المحيط الهادئ أكثر أمناً وخالية من العنف المتزلي. ويجري التركيز في المقام الأول على بناء قدرات أجهزة الشرطة في المنطقة من أجل الوقاية من العنف المتزلي والتصدي له على نحو فعال. ويشمل ذلك تهيئة شراكات فعالة بين الشرطة والوكالات/المنظمات غير الحكومية الأخرى والمحافظة عليها. وفي عامي ٢٠٠٦/٢٠٠٧، بدأت الوكالة النيوزيلندية للتنمية الدولية تنفيذ البرنامج، بتجنيد وتدريب موظفي التنفيذ والمشرفين الوطنيين.

١٠١- وأنشئت وحدة مكافحة العنف المتزلي في تونغا في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وحدثت ١٢٥ حالة بُلغ عنها في الفترة بين آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وبلغ عن ٦٨ حالة في الفترة بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠٠٨. والحكومة ملتزمة بتتبع وتحليل هذه الإحصاءات بالاقتران مع الدراسة الاستقصائية على أرض الواقع بشأن العنف المتزلي في المجتمع التونغي، وهي دراسة تمولها الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية.

٢- تحسين مستوى خدمات الشرطة

١٠٢- تلتزم الحكومة بتحسين المستوى المهني لأجهزة الشرطة في تونغا.

١٠٣- وقد حضر مدربان تابعان للشرطة في تونغا دورة تدريبية بشأن حقوق الإنسان نظمتها أمانة الكمنولث في آذار/مارس ٢٠٠٧. وأدت هذه المبادرة، بمساعدة نيوزيلندا وأستراليا، إلى اختيار تونغا الدورة التدريبية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ كمنهج أساسي لتدريب الشرطة. ويتناول هذا التدريب قواعد السلوك والمهنية في صفوف الشرطة وحقوق الإنسان.

١٠٤- ومع أن الحكومة لا تعتقد حتى هذا الوقت أن من الملائم أن تدلي بأي تعليق عام بشأن مستوى معاملة المواطنين خلال أعمال الشغب في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر وبعدها، فهذا لا يعني أنها ترغب في تجاهل طلبات الانتصاف الفردية لجبر أي ضرر طال المواطنين. ونتيجة للانتقاد العلني لقوة الشرطة بعد أحداث تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، طلبت الحكومة إلى قوة الشرطة أن تراجع خططها الاستراتيجية وتنظر من جديد في أفضل

الممارسات في مجال الشرطة. وشكلت لهذا الغرض وحدة معنية بالقواعد المهنية للشرطة. والحكومة مصممة على أن تستعيد قوة الشرطة موثوقيتها وتحفظ بثقة الجمهور.

سادساً – بناء القدرات وطلبات المساعدة التقنية

١٠٥ - تدعو الحكومة التونغية المجتمع الدولي إلى أن ينظر في إمكانية مدّها بما يلي:

- مساعدة تقنية ودعم مالي فيما يتعلق ببرنامج المصالحة والتربية المدنية الموجه إلى السكان في تونغا؛
- مساعدة تقنية ودعم مالي فيما يتعلق بإعادة صياغة الترتيبات الدستورية للمملكة وما يترتب على ذلك من تعديلات تشريعية في إطار التنفيذ السياسي؛
- مساعدة تقنية ومالية متعلقة بتوسيع نطاق أية حقوق وحرّيات في سياق الإصلاحات الدستورية والسياسية والتصديق على معاهدات دولية؛
- مساعدة تقنية ومالية تخصص لمنتدى المجتمع المدني لتونغا لمساعدته في عمله القيّم في مجال التنقيف الشعبي وتقديم المعلومات بشأن حقوق الإنسان لصالح المجتمعات المحلية في القرى، خصوصاً في الوقت الراهن الذي يقترح فيه تغيير اجتماعي هام.

Notes

¹ In June-December 2005, individual and group discussions were held with village communities and officers in each of Tonga's island groups, private sector organisations and individuals, civil society organisations including the churches, all government ministries, and public sector authorities and enterprises. On 1 December 2005, a preliminary report on the findings of community consultations was presented to a meeting of civil society organisations; and on 2 December, an outline of SDP8 goals and strategies was presented to a Development Partners' Meeting in Nuku'alofa. Throughout, electronic commentary was invited on SDP8's structure and content through the Prime Minister's Office website - www.pmo.gov.to.

A preliminary draft of SDP8 was prepared by 15 December, circulated widely for comment and presented at regional meetings in Vava'u and Ha'apai in late February 2006 and at a National SDP8 Summit in Nuku'alofa on 21-22 March 2006. The plan subsequently was revised on the basis of comments on the preliminary draft received from line ministries, civil society organisations and development partners.
